

الهيئة العالمية للعلماء المسلمين تشيد بتنفيذ الأحكام القضائية بحق المفسدين

مكة المكرمة - أحمد الإحمدي

أصدرت الهيئة العالمية للعلماء المسلمين بياناً حول تنفيذ الأحكام الشرعية في حق ٤٧ فرداً من الأرهبيين فيما يلي نصه:
الحمد لله الذي شرع الحدود لحماية الحقوق، والقائل في محكم الكتاب: (ولم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلمك بتقون) .
والصلاة والسلام على من هدانا إلى سبيل الرشاد وتركنا على المحجة البيضاء، وعلى آله وصحبه ومن والاه . وبعد :
فإن الهيئة العالمية للعلماء المسلمين - المنبثقة عن رابطة العالم الإسلامي - تعرب عن اعتزازها بتنفيذ الأحكام القضائية الشرعية التي جاءت وفقاً لما في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في حق المجموعة

الإرهابية الضالة التي عاثت في أرض المملكة العربية السعودية فساداً فقتلت الأبرياء، وانتهكت الحرمات، وأثارت الهلع بين الناس فاستحقت بأفعالها عقوبة الإعدام - حداً أو تعزيراً - دون تمييز بينهم لأي اعتبار تطبيقاً لأحكام الشريعة الغراء بحماية الحقوق، وتحقيق العدالة والحفاظ على أمن المجتمع، وردع كل من تسول له نفسه القيام بمثل هذا الإفساد، والهيئة إذ تعرب عن ذلك فإنها تؤكد على الأمور التالية:
١. تشديد الهيئة بالحزم الحكيم من حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - أيداه الله وسدد خطاه - بتنفيذها للأحكام القضائية الشرعية غير أهية بردود الأفعال من المحققين الغرضين، لأن إقامة الحدود من مقاصد هذه

الشريعة المباركة، وفيها حفظ الأمن والسلام.
٢. تستنكر الهيئة وبشدة التصريحات العدائية والتحريرية من المسؤولين في الجمهورية الإيرانية ومن أتباعهم الصفيين في أماكن أخرى، لتنفيذ المملكة العربية السعودية للأحكام القضائية الشرعية في حق الجرمين، وتندد بالاعتداءات الأثمة على سفارتها في طهران وقنصلتها في مشهد .
وتشديد بالقرار السديد للمملكة بقطعها للعلاقات الدبلوماسية مع إيران، وترى أن عاصفة الحزم المباركة في مواجهة المد الصفوي مستمرة في العطاء فقد امتدت آثارها إلى جوانب عديدة ومنها الحزم الدبلوماسي.
٣. تبين الهيئة أن الأعمال الإجرامية التي مارستها المجموعة الإرهابية

كانت نتيجة أفكار ضالة مرتبطة بجهات خارجية .
وتدعو الشباب المغر بهم إلى الرجوع إلى العلماء ومراجعة أنفسهم والعودة إلى رشدهم وتحذيرهم من الوقوع في شرك الضلالة التي شوهت صورة الإسلام وأظهرته بأنه دين الإرهاب، وسفك الدماء، وسلب الأموال، وانتهاك الأعراض، فصدت بذلك عن دين الله، وغفرت الناس منه. وتدعو أهل العلم والمؤثرين في المجتمع إلى العناية بالشباب وتوجيههم إلى المنهج الصحيح وكشف الشبهات التي تروج لخدعهم والتغريب بهم لحمايتهم من الانزلاق في مهوى الضلال .والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل.

الهيئة العالمية للعلماء المسلمين

سياسيون : إيران تروج لثقافة الإرهاب الدولي باعتدائها على سفارة المملكة



الرياض - واس

واصلت جمهورية إيران الإسلامية تجاهلها للاتفاقيات والأنظمة الدولية التي تؤكد احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها من خلال سماحها لمئات المتجهين الاعتداء على مقر البيعة الدبلوماسية للمملكة في مدينتي "طهران" و "مشهد" الإيرانيتين، ونهب ممتلكاتها وأضرار النيران في أجزاء منها أمام مرأى ومسمع أجهزة الأمن التي لم تتدخل لإيقاف هذه التصرفات الخارجة عن حدود الأخلاق الإسلامية والأعراف الدبلوماسية.
ولم يكن قرار المملكة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران ردة فعل بيئية فقط بل هو إجراء دبلوماسي اتخذته دفاعاً عن حقها وسيادتها بوصف البيعة الدبلوماسية كما نصت عليه بنود اتفاقية فيينا التي وقعت عام ١٩٦٢م للحقوق الدبلوماسية امتداداً لسيادة الدولة.
وتعليقاً على هذا القرار السياسي الحكيم، استطلعت "واس" آراء عدد من المتخصصين في المجال السياسي في المملكة، تقدمهم أستاذ الإعلام في جامعة الملك سعود والكاتب السياسي الدكتور علي بن ديبك العنزي الذي قال : إن اعتداء إيران على سفارة المملكة العربية السعودية في طهران والسماح للمتجهين بالدخول إليها ونهب ممتلكاتها وأضرار النيران فيها، يعد مخالفة صريحة للقوانين الدولية والاتفاقيات التي تنص على ذلك، مثل المادة ٢٢ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الصادرة سنة ١٩٦١م التي تؤكد أن مبان البعثات الدبلوماسية تتمتع بالحرمية، و" ليس لمثلتي الحكومة المعتمدة لديها السفارة الحق في دخول مبنى البيعة الدبلوماسية إلا إذا وافق على ذلك رئيس البيعة".

وأضاف أن نص الاتفاقية يقول : " على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لمنع اقتحام أو الاضرار بمباني البيعة وبصيانة أمن البيعة من الاضطراب أو من الحط من كرامتها"، وأنه " لا يجوز أن تكون مباني البيعة أو مقراتها أو كل ما يوجد فيها من أشياء أو كافة وسائل النقل، عرضة للاستيلاء أو التفتيش أو الحجز لأي إجراء تنفيذي"، مؤكداً أن تصرفات الحكومة الإيرانية تبين مخالفتها بتعدد واضح لهذه الاتفاقية وعدم احترامها لأي أنظمة دولية متفق عليها.

وأشار الدكتور العنزي إلى أن المملكة اتخذت القرار الدبلوماسي الصحيح الرامي لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران بعد مسيرة طويلة من المعاملة الدبلوماسية التي تتم عن احترامها للجار والسيادة الدولية، في حين كانت إيران تواصل بطرق مباشرة وغير مباشرة تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، وتدعم مواطن الإرهاب في المنطقة فضلاً عن دعمها للإرهاب نفسه من خلال استضافتها لقيادات من القاعدة المصنفة في قائمة الإرهاب دولياً، إلى جانب تأجيج الشعوب على قادتيا من أجل زعزعة أمن واستقرار المنطقة.

ولفت النظر إلى أن المملكة العربية السعودية تعاملت مع الملف الإيراني من منطلق دبلوماسي حكيمة للدفاع عن سيادتها ومنع التدخل الإيراني في شؤونها المحلية، والشؤون الخليجية والعربية مثلما فعلت في سوريا، والعراق، ولبنان، واليمن، بوصف المملكة عضواً في جامعة الدول العربية التي نص أحد بنود تأسيسها على أهمية حماية سيادة الدول الأعضاء وتأمين استقرارها.

وشدّد على أن المملكة ومنذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - ما برحت تؤكد احترامها لمبدأ حسن الجوار، والقوانين الدولية التي تدعم ذلك الجانب، ولم تنخر وسعاً وبغية تحسين علاقاتها مع إيران لكن الجانب الإيراني كان يقابل ذلك بالتعنت والاستمرار في زعزعة المنطقة بكل الوسائل من خلال الفئاد للجدد العربي عبر دول مجلس التعاون الخليجي، فما كان من المملكة إلا وقف هذه التصرفات الرعنا، والتحذير منها، وكشف مآرب المشروع الإيراني الخطيرة أمام المجتمع الدولي.

وبيّن أن قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بإطلاق عاصفة الحزم وإنشاء قيادة عسكرية للتصدي والتحالف العربي بقيادة المملكة في اليمن كان الخطوة الفعلية لوقف خطط المشروع الإيراني التوسعية للدخول للمملكة عن طريق أوتانهم من ميليشيات الحوثي المتطرفة،

المملكة اتخذت القرار الصحيح بعد مسيرة طويلة من المعاملة الدبلوماسية ما قامت به إيران تعريف إجرائي للإرهاب ويقره العرف الدبلوماسي

الجيرة، حيث اتجهت المملكة إلى الطرق الدبلوماسية في تعاطيها مع حدث الهيجان الإيراني ضدها منذ الساعات الأولى لتهديات الاعتداء إلى وقت تنفيذ الجريمة على مقر البيعة، بغية أن تعي إيران موقفها وتعيد حساباتها في التعامل مع المملكة، لكن الأخيرة أبت إلا أن تتخذ التصعيد العدائي لها كما هو ديدنها على مر التاريخ.
وأكد أن المملكة العربية السعودية دولة ذات سيادة ومن واجبها كبقية دول العالم حماية الأمن والوطن في الداخل أو الخارج، وهذا معروف في حقل العمل السياسي، وبالتالي تصديها لأي تهديد في ذلك الجانب هو من أولويات عملها، لكن المملكة بوصفها قلب العالم الإسلامي فضلت عدم تطوير الأحدث مع إيران لعل إيران تراجع نفسها من خلال قرار قطع العلاقات الدبلوماسية، لكنها في الوقت ذاته لن تتردد أبداً في الدفاع عن سيادتها.
وبيّن أن إيران دولة إرهاب لأنها دعمت منظمات إرهابية ارتكبت جرائم خارجة عن القانون الدولي، وشاركت في ارتكاب جرائم غير إنسانية في دول أخرى، وهذه ثقافة إيران المعروفة بعدم احترام المواثيق الدولية، والاعتداء على السفارات بدون الأخذ بعين الاعتبار القانون الدولي ناهيك عن الأخوة الإسلامية.

وقال أستاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود محمد بن أنور الجبرتي : إن تدخل إيران في شؤون الغير هو شريعة تتبعها انطلاقاً مما ورد في الدستور الإيراني الذي كتيبه مجلس الخبراء في الأول من جمادى الأولى من عام ١٣٩٩هـ بهدف إلى نشر مشروع ثورة الخميني إلى الدول الإقليمية كمرحلة أولى للتحويل إلى بناء ما وصف باسم " حكومة عالمية" كما ورد في نص الدستور، من خلال توسيع العلاقات الدولية مع سائر الحركات والمنظمات الإسلامية.

وأفاد الجبرتي أن الدساتير في العادة هي تنظم الكيان السياسي داخل الدولة والعلاقة بين الشعب والقيادة، ولا تحتوي على نصوص تنظم السياسة الخارجية، ولو تطرق البعض منها ل ينص على ذكر توسيع نشاط فكري لتحقيق مآرب للدولة على مستوى العالم.

الدكتور ماجد بن عبدالعزيز التركي، أن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران قرار سياسي منطقي له تداعياته ومبرراته الحالية.
وقال الدكتور العتيبي : إن التداعيات تتمثل في ارتكاب إيران السلوك العدائي في المنطقة، وزعزعة استقرارها من خلال تعاطيها مع الملفات العربية مثل : احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، والتدخل في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، وسوريا، والعراق، واليمن، بالإضافة إلى المظاهرات والحملات الغرضية التي تشنها ضد المملكة بدون وجه حق، والخارجة عن الأعراف والأنظمة الدولية.

وأضاف الدكتور العتيبي أن إخلال إيران بالأنظمة الدولية ليس بجديد، فعلى سبيل المثال لم تستطع في الماضي أن توفر الحماية الأمنية للبعثات الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية، وسمحت للمتجهين الاعتداء على هذين المقرين الدبلوماسيين، وأعاتت نفس المشهد مع البيعة الدبلوماسية للمملكة، فإذا كانت إيران عاجزة عن ضبط أمنها الداخلي فكيف يتم التعاطي معها دولياً كدولة منظمة.

وأهاب الدكتور التركي بالأأم المتحدة إلى التدخل ووقف التجاوزات الإيرانية الإقليمية خاصة ضد جيرانها من دول الخليج العربي، والقيام بتحريك خليجي عربي لكشف مخططات إيران الإجرامية في العالم العربي والإسلامي الذي عانى من تدخلاتها، والتوضيح للمجتمع الدولي بأن إيران ليست الدولة التي يؤمن العمل معها لأنها لا تلتزم بالقوانين الدولية، مشدداً على أن التهديدات الإيرانية التي تطلقها يجب أن لا تحدد مسار العمل السياسي معها إقليمياً ودولياً.

بدوره وصف أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور سعود بن محمد العتيبي، قرار المملكة بقطع علاقاتها مع إيران بالتصرف السياسي الحكيم الذي يكفلها القانون الدولي عندما تم الاعتداء على سيادتها من خلال الاعتداء على بعثتها الدبلوماسية في مدينتي "طهران" و "مشهد"، حماية مصالحها الدولية.

وأفاد الدكتور سعود العتيبي : إن قرار المملكة يتم كذلك عن حكمة سياسية عقلانية اتبعتها مع إيران الجارة التي تكثت العهود الدولية ولم تحترم

ونالت المملكة دعماً دولياً منقطع النظير في موقفها السياسي، وصدر قرار أممي يدعم موقفها مما كان له الأثر الكبير والقوي في بعترة المشروع الإيراني في المنطقة وانعكست آثاره على المنطقة العربية بكاملها، فعاتت الآن تلوح بشعار العدالة من خلال تدخلها في الشأن السعودي الداخلي ونسبته ماتقوم به هي في الداخل من انتهاكات وتعديات ضد شعبيها والدول التي تستضيف دبلوماسييها على أراضيها كما فعلت مع سفارة المملكة ضاربة بعرض الحائط كل الأعراف والقوانين الدولية، ما دعا المملكة لقطع علاقاتها الدبلوماسية معه، وهي رسالة واضحة للإيرانيين بأن المملكة لن تتساهل بمن يعتدي على مصالحها وسيادتها ومصالح أشقائها العرب.

أما أستاذ العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود الدكتور سرحان بن ديبك العتيبي، فقد أوضح أن إيران باعتدائها على مقر البيعة الدبلوماسية للمملكة ضربت بعرض الحائط بنود القوانين الدولية التي تحكمها ما ورد في اتفاقيات فيينا الأولى الموقعة عام ١٩٦١م وتنص على احترام استقلال الدول، والثانية الموقعة عام ١٩٦٢م التي تحدد الحقوق والواجبات في السلم والحرب، وأثناء توتر العلاقات.

وأكد أن ما قامت به إيران هو تعريف إجرائي للإرهاب ويقره العرف الدبلوماسي "الإرهاب الدولي" حيث سمحت الحكومة الإيرانية للمتجهين اقتحام مقر بيعة المملكة في مدينتي "طهران" و "مشهد" عنوة بدون وجه حق، ومنحتهم الغطاء الأمني لاخترق مقرها وإحراق أجزاء منه، وهي عملية غير أخلاقية وإجرامية وغير دبلوماسية تضاف إلى سلسلة الجرائم التي ارتكبتها إيران مثل: دعم تنظيمات الإرهابية وإنشائها، والتدخل في شؤون الدول الأخرى، وإحداث البلبلة فيها من خلال دعم عناصر وأحزاب موالية لها من أجل تحقيق مآربها في الاستيلاء على المنطقة ونشر فكرها الإرهابي. ودعا الدكتور سرحان العتيبي المجتمع الدولي إلى القيام بدوره لوقف مثل هذه التصرفات الإجرامية لكي لا ينتشر وبألها في العالم لأن إيران ثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها دولة مثيرة للغف والتمغ، ولابد من إيقاف جرائمها المتتالية بتطبيق قرارات دولية حازمة ضدها.

ومن جهته أوضح رئيس المركز الإعلامي والدراسات العربية والروسية



باناجه : قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران يصب في مواجهة الإرهاب

وأكد باناجه بأن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران يعبر عن حكمة القيادة الرشيدة وهو قرار صائب بل هو أحد أهم القرارات التي تصب في مواجهة الإرهاب الذي تحتضنه إيران وتصدره، وشهد باناجه على أن شعب المملكة العربية السعودية يقف خلف قيادته الرشيدة في كل ما تتخذ من قرارات تعلي من راية الوطن والخليج وتعزز وحدة الكلمة والصف والوحدة الوطنية.
وسأل الله العلي القدير - في ختام كلمته - أن يحفظ قائد مسيرتنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وأن يهدم بعونه وتوفيقه وأن يديم على هذه البلاد المباركة الأمن والاستقرار.

البلاد - عبدالهادي الملكي
أدان معالي مدير جامعة الطائف أ.د. عبد الإله بن عبد العزيز باناجه باسمه ومنسوبي الجامعة وطلابها الاعتداء السافر على سفارة خادم الحرمين الشريفين في طهران والقنصلية السعودية في مدينة مشهد الإيرانية. واستنكر باناجه التصريحات الإيرانية العدائية والتحريرية بشأن تنفيذ المملكة العربية السعودية للأحكام القضائية الشرعية الصادرة بحق الإرهابيين، عاذا إيهاها تدخل سافرا في الشؤون الداخلية للمملكة، مؤكداً أن تلك التصريحات قد شجعت على الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية السعودية.
وأضاف معاليه أن ما حدث من تطورات وتدخلات واعتداءات من قبل دولة إيران هي محل شجب واستنكار ورفض من العالم أجمع.. بل ومن كل مسلم غيور على دينه ووطنه وأمته، مشيراً إلى أن ما حدث مؤخراً يعد امتداداً للتدخلات واعتداءات سافرة سابقة من دولة إيران.



باناجه

ضرورة وضع حد للتدخل الإيراني في شؤون الدول

عواصم - واس

دعا مجلس علماء باكستان إلى ضرورة وضع حد للتدخل الإيراني في شؤون الدول الإسلامية، محذراً من أن الأجندة الإيرانية وتدخلاتها في شؤون الدول الإسلامية تهدد إلى تفريق الأمة .
وقال رئيس مجلس علماء باكستان الشيخ طاهر محمود الأشرقي خلال اجتماع عقده مع نخبة من العلماء في مدينة لاهور إنه يجب على قادة الشريعة الإسلامية والعلماء في جميع أنحاء العالم تبني استراتيجية مشتركة بهدف التصدي للمؤامرات الإيرانية وتدخلاتها في شؤون الدول الإسلامية، مؤكداً أن إيران تعمل على أجندة معادية للإسلام والمسلمين بتفريق الأمة لتذهب ربحها وقوتها وتخسر تماسكها.

كما حث الشيخ الأشرقي منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية إلى التحرك لمكافحة التدخل الإيراني في شؤون الدول الإسلامية ودعمها للتنظيمات والعناصر الإرهابية التي تعمل على زعزعة أمن واستقرار الدول الإسلامية.

وأشار إلى الموقف العدواني الذي انتهجته إيران رداً على تنفيذ المملكة العربية السعودية الأحكام القضائية الشرعية بحق عدد من الإرهابيين، مؤكداً أن الموقف كشف عن المخططات الإيرانية ودعمها للإرهابيين في الدول الإسلامية ومساعيها لزعزعة أمن واستقرار بلاد الحرمين الشريفين. وأضاف أن الظروف الراعبة والتحديات التي تمر بها الأمة الإسلامية تتطلب من جميع الدول الإسلامية التوحد في وجه المخططات الإيرانية الهدامة، مؤكداً أن إيران وما تمارسه من إرهاب الدولة ودعمها للتنظيمات الإرهابية يشكل الخطر الأكبر على أمن الدول الإسلامية ووحدة الأمة.

كما قال الرئيس العام للمجلس العلمي الفلسطيني الشيخ ياسين الأسطل : إن المملكة العربية السعودية دولة ذات سيادة ومن حق أي بلد أن يحفظ أمنه، وليس لأحد أن يتدخل في شؤونها الداخلية .

وأثنى في تصريح له في بيروت على حكمة سياسة وقرارات المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود. وحفظه الله. وحققها المشروع باتخاذ القرارات اللازمة لتأمين الحماية والمحافظة على سيادتها، مستنكراً أي تدخل خارجي بشؤونها الداخلية .

ووصف الشيخ الأسطل بلاد الحرمين الشريفين بأنها واسطة للعقد الإسلامي والعربي وبما تمثله من المكانة الدينية والثقالب السياسية وأعمالها الجليلة لاسيما في الجانب الإنساني والجوانب الأخرى المختلفة التي تنتشر في كافة أرجاء العالم .

ويختم بقوله : " مهما تربص المتربصون بالمملكة فلن يفلحوا وكيدهم في ضلال ومحاولاتهم في اضمحلال".